المنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في القطاع الأمني يعقد مؤتمر السنوي الأول بعنوان "حوكمة قطاع الأمن الفلسطيني"

رام الله– عقد المنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن في قاعة الهلال الأحمر في البيرة اليوم مؤتمره السنوي الأول من نوعه بعنوان "حوكمة قطاع الأمن الفلسطيني" بحضور لافت لمؤسسات المجتمع المدني، والحقوقيين، والباحثين ومحاضرين في الجامعات الفلسطينية، بالإضافة الى ممثلين عن الأجهزة الأمنية، متناولاً أربعة أركان من شأنها تعزيز الحوكمة في المؤسسة الأمنية، وتقديم الإسناد لها لتنفيذ المهام المناط بها وفقا للقانون، كان على رأسها: فاعلية نظم الشكاوى في الأجهزة الأمنية، فاعلية الرقابة على أداء الأجهزة الأمنية، الحق في التجمع السلمي، ومدى إنفاذ والالتزام في مدونات السلوك في القطاع الأمني.

وقد دعت الأطراف المشاركة في المؤتمر الأجهزة الأمنية الفلسطينية لمراجعة ذاتها واستخلاص العبر للانطلاق نحو المستقبل، مؤكدين على الحاجة المُلحّة لوجود عقد اجتماعي جديد بين الشعب والأجهزة الأمنية، ومتطلعين صوب مؤسسة أمنية فلسطينية ديمقراطية حامية للدستور والحقوق والحريات والاستقرار والأمن والمؤسسات الدستورية، تحترم بدورها حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، وليست درعاً حامياً للنظام السياسي أو أداة للحزب الحاكم.

وافتتحت الجلسة هامة زيدان، مديرة المناصرة والمساءلة المجتمعية، موضحة أن هذا هو المؤتمر الأول للمنتدى، والذي يهدف للخروج بتوصيات واضحة في مجالات الرقابة والمساءلة المجتمعية على القطاع الأمني في ظل غياب عمود المساءلة المجلس التشريعي، وسيتابع المنتدى الضغط على الجهات الرسمية لتبني التوصيات المتمخضة عن المؤتمر.

استُهِلّ المؤتمر بكلمة من سكرتير المنتدى، السيد عمر رحّال، الذي سرد بومضة تأسيسية حول المنتدى، بوصفه حاضنة تضم عدداً من مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، ونشر الديمقراطية وتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وترسيخ سياسة المساءلة المجتمعية.

وتطرق رحال إلى أهداف المنتدى المتمثلة في المساهمة في تطوير وضمان تنفيذ الإستراتيجية الوطنية الفلسطينية لقطاع الأمن في فلسطين، وإتاحة المجال لمؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في بلورة السياسات العامة المتعلقة بعمل المؤسسة الأمنية وعلاقتها مع القطاعات الأخرى، بالإضافة الى المساهمة في تطوير آليات التواصل والانفتاح بين المجتمع المدني والمؤسسة الأمنية وتعزيز مبدأ حق المواطن في الوصول إلى المعلومات الدقيقة ذات العلاقة بما تقوم به المؤسسة الأمنية ضمن القانون، وأخيرا تفعيل الرقابة المجتمعية على المؤسسة والأجهزة الأمنية والتأكد من فعالية نظم المساءلة الخاصة بها.

وتركز حديث رحال حول حق المواطن الفلسطيني بأن ينعم بالأمن والأمان والطمأنينة، وموضحاً أن توفير الأمن ليس منة من السلطة التنفيذية أو من النظام السياسي، بل متطلب أساسي ولَبِنة لا بد من تحقيقها بكل حيادية ونزاهة وشفافية، لينطلق منها المواطن نحو الازدهار والنمو في مختلف المجالات. وقد ترجم رحال واقع الحال معطيا إطارا نظريا وصفيا للحالة التي نعيشها، منذ تبلور الأجهزة الأمنية الفلسطينية المتعددة وقياداتها في إطار تحّول تدريجي من مؤسسة الثورة والشرعية الثورية إلى مؤسسات السلطة (الشرعية الدستورية) على ضوء اتفاقات أوسلو وبشكل محّدد، ما يعني أن المؤسسة الأمنية الفلسطينية لم

تشكل في سياق طبيعي، كما أنه لا يوجد إجماع بين الفلسطينيين على وظائفها ومهامها، كما أن عقيدتها الأمنية والعسكرية ما زالت ملتبسة ومثار جدل مجتمعي.

التحديات التي تعصف بأجهزة الأمن الفلسطينية

وقد بين السيد عصام العاروري التحديات التي تعصف بأجهزة الأمن الفلسطينية وتقوّض دوره، موجها السبابة نحو الاحتلال الذي يمس بهيبة الأمن ومكانته وحتى احترامه لدى المجتمع؛ فهو يحاصر السلطة الوطنية بالدور الأمني وفق التصور الإسرائيلي، الذي يستبيح الأرض، والشجر والحجر، وينتهك حقوق الفلسطينيين بشكل يوميّ. فيما يتمحور التحدي الثاني، بحركة الإحالة للتقاعد المبكر، وصبغة العدائية التي أعطاها المتنفذون للحراك المحتج بالرغم من الموقف المأزوم والسلوك غير المفهوم، ناهيك عن الاتهامات الجاهزة التي تصاحب كل مخالف في الرأي والاجتهاد والصاق نعوت "كأصحاب الأجندات الأجنبية"، أو وكلاء، مدسوسين أو مرتزقة، تماما كما حدث في التجمع السلمي إزاء رفع العقوبات عن غزة.

وأفاد العاروري بُعَيْدَ قراءاته للمرحلة الحالية بأننا نعيش حالة الاحتراب الذي يقوم على الترهيب والعزل والإقصاء، وعدم تفعيل الأدوات القانونية والديمقراطية لتداول السلطة وتفعيل المؤسسات وضمان الانتقال السلمي في حالات الطوارئ، ودعا بدوره الى إعادة بناء نظام المساءلة الداخلية عن الانتهاكات والخروج على القانون والانطلاق في العلاقة بالجمهور من مبدأ المواطنة المتساوية في الحقوق والكرامة، كما يجب إصلاح وتطوير القضاء ليأخذ دوره الحيادي والفاعل في ضمان السلم الأهلي. فالأمن الاجتماعي يبنى على الأمن الاقتصادي والسلم الأهلي حصيلة كليهما، ويجب التوقف عن معالجة الأمن في إطار بوليسي، فمواجهة مؤامرة القرن تستوجب توحيد المجتمع وتفعيل أفضل طاقاته على قاعدة برنامج وطني سياسي اقتصادي اجتماعي، يقوم على مبدأ المشاركة وتعزيز الصمود وتقاسم الأعباء.

وفي حديث للدكتور محمد المصري، رئيس المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الإستراتيجية، تحدث عن أهمية وجود رؤية سياسية شاملة وتوافق وطني، وأن عقد المؤتمر يقدم الدعم والإسناد للأجهزة الأمنية، ويهدف إلى الاستفادة من الخبرات والتجارب الرائدة، وليس للمحاسبة والمساءلة من منطلق الشراكة المجتمعية كل حسب موقعه، وبغرض تطوير قدرات الأجهزة الأمنية.

وفي كلمة للدكتور عزمي الشعيبي، مستشار مجلس إدارة ائتلاف أمان لمكافحة الفساد، عبر فيها عن هدف المؤتمر الدسم، والمتمثل في تكوين رؤية فلسطينية مجتمعية لما يريده المواطن من الأمن؛ إذ يتوجب على المجتمع الفلسطيني إيجاد صيغة متوازنة إزاء الدور الحقيقي المطلوب من الأجهزة الأمنية، وهو التزامها بمؤشر البوصلة نحو إنهاء الاحتلال وتعزيز حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير من جهة، وبناء مؤسسات الدولة من جهة أخرى. فالأجهزة الأمنية هي أداة لتنفيذ مهام مكلفة بها، وهي خاضعة للرقابة الداخلية والخارجية، وتخضع بدورها للمساءلة وفق القانون، كما يتوجب على الأجهزة الأمنية تقديم خدماتها بمساواة ودون تمييز ومحاباة، وأن تنأى بنفسها عن التجاذبات السياسية، والمحافظة على هيبة الدولة وسيادة القانون، والمساهمة دون التدخل في عمل الأجهزة القضائية والتنفيذية.

فاعلية الرقابة على أداء الأجهزة الأمنية

وأوصى المتحدثون في الجلسة الأولى بضرورة ترميم النظام السياسي الفلسطيني بإجراء انتخابات عامة لانتخاب مجلس تشريعي قادر على صياغة القوانين ومراقبة السلطة التنفيذية بأجهزتها المختلفة، والحد من هيمنة السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى وخاصة السلطة القضائية، وإعطاء دور أكبر للمؤسسات المدنية الفلسطينية للرقابة على أجهزة الأمن وخاصة المجلس التشريعي، ومجلس الوزراء وديوان الرقابة المالية والإدارية، والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى ضرورة تكاثف جهود مؤسسات المجتمع المدني مع بعضها لتشكل قوة ضاغطة من أجل الرقابة على السلطة التنفيذية وأجهزتها الأمنية.

إضافة لتعزيز قدرات وحدات الرقابة الداخلية في الأجهزة الأمنية من خلال توفير التدريب لطواقم الرقابة وتطوير الأنظمة والإجراءات التي تحكم عملها، وضرورة تطوير ديوان الرقابة المالية والإدارية ورفع مكانته ومنحه الاستقلال الإداري والمالي، وإنجاز القوانين الناظمة للمؤسسة الأمنية، والعمل على إنجاز قانون الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، ومنحها صلاحيات أكبر لمراقبة أوضاع حقوق الإنسان "، حتى يتمكن المجتمع المدني من القيام بواجبه الرقابي بطريقة أكثر فاعلية.

فاعلية نظم الشكاوى في الأجهزة الأمنية

وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ على معالجة الشكاوى التي تقدم للأجهزة الأمنية، إلا هناك العديد من الإشكاليات التي لا زالت تعتري عمل وحدات الشكاوى في الأجهزة الأمنية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، أهمها: عدم وجود مكان مؤهل لاستقبال الشكاوى، عدم وجود نظام الكتروني موحد لوحدات الشكاوى، عدم دراية الجمهور بوحدات الشكاوى، قلة الخبرة لدى الطواقم العاملة في معالجة الشكاوى، إضافة إلى التباطؤ في تنفيذ الإجراءات العقابية بحق المخالفين من العاملين في الأجهزة، غياب العنصر النسائي لاستقبال الشكاوى المقدمة من الإناث، ضعف ثقة المواطنين في وحدات الشكاوى، ضعف الخبرة في إعداد التقارير الخاصة بمخرجات الشكاوى، حاجة العاملين في بعض وحدات الشكاوى بالمعرفة القانونية والتدريب العملي على متابعة الشكاوى، إضافة إلى معاناة بعض وحدات الشكاوى من نقص في الكادر البشري والمتطلبات اللوجستية لعملها.

التوصيات المتعلقة بنظام الشكاوى في الأجهزة الأمنية

أما فيما يخص التوصيات المتعلقة بنظام الشكاوى في الأجهزة الأمنية، فتفيد أولها إلى تضمين القوانين الناظمة للأجهزة الأمنية، ما يمنحها صلاحية النظر في الشكاوى التي تقدم إليها، إضافة إلى توزيع وحدات الشكاوى في الأجهزة الأمنية بين المقار الرئيسية للأجهزة الأمنية ومقراتها الفرعية في المحافظات وخاصة تلك الأجهزة ذات الاحتكاك اليومي وبالمباشر مع المواطنين، كجهاز الشرطة وجهاز الأمن الوقائي. بالإضافة إلى ذلك، يتوجب أيضا إخضاع كافة وحدات الشكاوى في الأجهزة الأمنية للتبعية المباشرة لرئيس الجهاز وذلك لمنحها مزيدا من الصلاحيات لإنجاز المهام الموكلة إليها بفاعلية، كذلك عقد المزيد من الدورات التدريبية للعاملين في وحدات الشكاوى وخاصة حديثة النشأة وذلك لتعميق المعرفة بالإجراءات المتبعة لمعالجة الشكاوى والممارسات الدولية الفضلى في هذا المجال.

كذلك بتفعيل العمل بالنظام المحوسب للشكاوى وذلك للتسهيل على المواطن في تقديم الشكاوى، والحد من ظاهرة الشكاوى المكررة لدى أكثر من جهاز أمني، إضافة لكون النظام أداة فعالة للرقابة والمساءلة على دورة الشكوى من لحظة الاستقبال

وحتى الإغلاق، ناهيك عن تبديد الخوف لدى بعض المواطنين وتوعيتهم في تقديم الشكاوى، وتفعيل النافذة الالكترونية لاستقبال على المواقع الالكترونية لكافة الأجهزة الأمنية، ووسائل التواصل الاجتماعي إن أمكن، وإنهاء الردود النمطية التي ترد من الأجهزة الأمنية على الشكاوى المقدمة لها أحيانا من قبل المواطنين أو من قبل الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، وأن تكون الردود واضحة وغير فضفاضة، كذلك تنظيم استطلاعات رأي لقياس رضا المواطنين عن أداء الأجهزة الأمنية في مجال الشكاوى التي ترد إليها، والعمل على تجاوز الإشكاليات التي يعبر عنها المواطنين في هذا المجال.

وقد عقب على الورقتين كل من السيد جهاد كسواني، أستاذ ومحاضر في جامعة القدس، والسيد موسى أبو دهيم، مدير دائرة التحقيقات والشكاوى في الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، إضافة إلى السيد شعوان جبارين، المدير العام لمؤسسة الحق، المنتسبة لعضوية المنتدى، على غياب الإرادة السياسية، بحيث تبقى القوانين حبرا على ورق، إضافة إلى غياب آلية المحاسبة، وطالب أن تكون المحاسبة بحجم الجريمة.

وفي تعقيب للمدعوين، استهجن السيد ماجد العاروري كثرة القوانين الصادرة في جريدة الوقائع في ثلاثة أعداد فقط في شهر تموز، في حين يكون صدور القانون في الدول الأخرى بين إقراره وتفعيله من ستة أشهر لغاية سنة أو أكثر. وعقب العاروري أيضا على موضوع التعذيب المغيب في الورقة المطروحة، مطالباً بوجود مجلس تشريعي فاعل، تستظل الرقابة المجتمعية بفيئه.

الحق في التجمع السلمي كما عرّجت الجلسة الثانية على الحق في التجمع السلمي، والذي يحتل مكانة هامة لممارسة العديد من الحقوق والحريات العامة الأخرى، والتي كفلتها ونظمتها المواثيق والمعايير الدولية والدساتير الحديثة والتشريعات الوطنية، بحيث يكون انتهاك الدولة وأجهزتها الأمنية وتعديها على ممارسة هذا الحق فسادًا سياسيًا.وتحدثت الورقة عن الاعتداء على حق التجمع السلمي، خاصة في ظل الانقسام الذي ألقى بظلاله عام 2007 ولم يكن تعامل السلطة التنفيذية والقضائية مع هذه الانتهاكات طبقًا للقانون في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد فرضت الحكومتان في رام الله وغزة قيودًا مشددة على الحق في التجمع السلمي، ويعزى ذلك الى المد والجزر في الحالة السياسية إزاء عملية المصالحة الفلسطينية.

وقد أشار القانون الأساسي في المادة (26) منه إلى الحق في التجمع، وقد جاء النص متماشياً مع ما نصت عليه المواثيق والمعايير الدولية والإقليمية ذات العلاقة بالحق في التجمع السلمي، وقد تعارض ذلك مع المادتين (68) و(70) من القانون الأساسي المعدل للعام 2003، واللتين فرضتا العديد من القيود على ممارسة الحق في التجمع السلمي، وبذلك تكون خالفت ما أعلنته السلطة سابقًا من التزامها بالمعايير والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان بشكل عام، ومخالفتها للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بشكل خاص، الذي انضمت له دولة فلسطين مؤخرًا؛ الأمر الذي يحمّلها التزاما أساسيًا باحترام نصوصه والعمل على تطبيقها.

ومن حيث لجان التحقيق المشكلة على ضوء انتهاكات في حق التجمع السلمي، فتعتبر لجان التحقيق شكلية دون الوصول الى مساءلة جادة أمام القضاء، وتوصياتها لا يؤخذ بها، ما يمنح مقترفي الانتهاكات شعوراً بنوع من "الحصانة" التي تحول دون المحاسبة، ذاكرا لجنة محاكمة باسل الأعرج.

توصيات إزاء الحق في التجمع السلمي : أوصى الباحث محمود علاونة، معد الورقة البحثية عن الحق في التجمع السلمي، المجلس التشريعي بضرورة إعادة صياغة قانون الاجتماعات العامة ولائحته التنفيذية وتعديله، في ظل عدم انسجام بعض نصوصه ونصوص اللائحة التنفيذية وعدم دستوريتها مع القانون الأساسي الفلسطيني المعدل للعام 2003، بالإضافة الى ضرورة العمل على مواءمة التشريعات الفلسطينية المنظمة للحق في التجمع بما جاءت به نصوص المواثيق الدولية من أحكام، خاصة تلك التي وقعت عليها دولة فلسطين. كذلك محاسبة كل من ينتهك حق التجمع السلمي على المستويين الإداري والجنائي، وضرورة تعزيز بيئة النزاهة والشفافية والحق في الحصول على المعلومة في لجان التحقيق التي تشكلها المستويات السياسة للتحقيق في أحداث انتهاك حق التجمع، ونشر نتائج وتوصيات اللجان التي تشكل للتحقيق في أي انتهاكات ضد حقوق الإنسان وخاصة الحق في التجمع.

مدى إنفاذ والالتزام في مدونات السلوك في القطاع الأمني

وأشار الباحث عبد الرحمن ريحان إلى أن الأجهزة الأمنية الفلسطينية قد اعتمدت مدونات سلوك وأخلاقيات الوظيفة حيث اعتمد كل جهاز مدونة سلوك خاصة به. وتشكل هذه المدونات بالإضافة إلى التشريعات الناظمة لعمل الأجهزة الأمنية، إطارا عاما طوعيا على منتسبي هذه الأجهزة الالتزام به، حيث أنها تتضمن المعايير والقيم والمبادئ الأخلاقية التي يتوجب التزام المنتسبين بها أثناء تأديتهم مهامهم وواجباتهم الوظيفية. ومن ناحية أخرى فإن المبادئ الأساسية التي تتضمنها مدونات السلوك في فلسطين تستند إلى ما ورد في القانون الأساسي وفي إعلان الاستقلال.

أما بخصوص التحديات التي تواجه مدى التزام الأجهزة الأمنية بمدونات السلوك، فهناك ضعف في فعالية الرقابة والنشر والتعميم لمدونات السلوك، وبيان دور الجهات الرقابية وآليات الرقابة عليها، وعدم وضوح دور ديوان الرقابة الإدارية والمالية في الرقابة على إنفاذ الأجهزة الأمنية لمدونات السلوك الخاصة، كما لا يوجد هناك أساس قانوني واضح ومتين الإرتقاء بالمدونة من درجة الالتزام الأخلاقي إلى مرتبة الإلزام القانوني. تعزيز الكادر العامل في دوائر الرقابة والتفتيش بعاملين مؤهلين ومختصين بمسائل النزاهة ومكافحة الفساد.ولا سيما لدى جهاز الدفاع المدني.

وفي تعقيب لمعين البرغوثي، مدير معهد الحقوق في جامعة بيرزيت، أكد بدوره على حرية التجمع كونه حق أصيل، وإرث، يضمن حرية التعبير، متأملا بوجود مجتمع ديمقراطي تكون إحدى ركائزه صون الحقوق والحريات. وطالب البرغوثي باستحداث محكمة متخصصة بحقوق الإنسان، وتطوير المعايير الدستورية، بحيث تكون كافة الحقوق مكفولة، وإلغاء النصوص المتعارضة مع الحرية وفقا للقانون الأساسي، واستحداث صندوق التعويض، في حال حدوث أضرار. فيما عقب السيد أحمد عيسى، مدير معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي، على ورقتي البحث، متسائلا حول صعوبة حوكمة قطاع لا نملكه بالكامل وفقا للاتفاقيات المقيدة، وبأنه يجب سد الفجوة الحاصلة بين الأجهزة الأمنية، ومؤسسات المجتمع المدني، وبالأخص المؤسسات الحقوقية، بصفتهم شركاء بالتضامن.

The Civil Society Forum for Enhancing Good Governance in the Security Sector holds its first annual conference entitled " Palestinian Security sector governance". Ramallah – The Civil Society Forum for Enhancing Good Governance in the Security Sector held its annual conference, the first of its kind at PRCS's hall in Albireh, entitled " "Palestinian Security sector governance" considerably attended by civil society organizations, human rights activists, researchers, lecturers at Palestinian universities, and representatives of the security apparatuses. The conferences addressed four main themes that will strengthen governance in security apparatuses and support it to carry out the entrusted tasks according to the law. The themes included: efficiency of complaints systems in the security apparatuses, efficiency of oversight on the performance of security apparatuses, the right to peaceful assembly and the extent of implementing and adhering to code of conducts in the security sector.

The parties involved in the conference called Palestinian security apparatuses to review the past and to learnt lessons aiming to progress towards better future. They put emphasis on the urgent need to establish a social contract between the people and security apparatuses. Also, they expressed their wish to having a democratic Palestinian security institution that safeguards the constitution, rights & duties, stability, security and constitutional organizations, respects human rights & human dignity and not to be employed to protect the political system or a tool for the governing regime.

The session was opened by Hama Zidan, Director of advocacy & social accountability. She mentioned that the conference is the first intended to come up with clear recommendations in the fields of oversight & social accountability on security sector given the absence of PLC, the base of accountability. She added that the conference will keep up putting pressure on official entities to adopt the recommendations resulting.

Mr. Omar Rahal, the Forum's Secretary initiated the conference and provided a brief description regarding the inception. He described the forum as an incubator combining a variety of civil society organizations working in enhancing the rule of law, respect for human rights,

disseminating democracy, promoting integrity, combating corruption and strengthening civilian oversight policy.

Moreover, Rahal addressed the objectives of the forum which are represented in developing and safeguarding the Palestinian national strategy for security sector and allowing civil society organizations to contribute to formulating public policies on the work of security institutions and its connection with other sectors. Besides, contributing to upgrading mechanisms of communication & openness between the civil society and security institution, enhancing the concept of citizen's right to access accurate information relevant to the work of security institution pursuant to the law. as well as activating civilian oversight on security institution & apparatuses while ensuring the efficiency of its accountability systems.

Rahal's discussion focused on the right of the Palestinian citizen to have security, safety and peacefulness. Moreover, he explained that safety is not a favor provided by the executive power of the political system, but is a prerequisite should be realized following principles of objectivity, integrity and transparency. From which citizens are heading towards prosperity and growth in all areas. Rahal provided a theoretical description of the reality of the situation we live since the formulation of Palestinian security apparatuses and its leaderships, in light of gradual shifting from the institution of revolutions (evolutional legitimacy) to PNA institutions (constitutional legitimacy) given the Oslo Accords in particular. This means that Palestinian security institution has not been formulated within a natural context, and there is no consensus among Palestinians regarding its tasks & responsibilities. As well, its security and military doctrine is confusing and it generates a debate in the community.

Challenges affecting the Palestinian security apparatuses

Mr. Isam Arouri clarified challenges which affect the Palestinian security apparatuses and undermine its role. He blamed the Israeli occupation since it affects the prestige, status and respect for security sector in the community, it controls over the Palestinian Authority using security role as per the Israeli perception. The Israeli occupation controls over the land, tree and stone, violates against Palestinians rights on daily basis. The second challenge is

represented in referring to early retirement and the aspect of aggressiveness given by the influential parties against protestors in spite of the difficult situation and the incomprehensible conduct. Not to mention accusations directed against anyone disagrees with opinion and adding weird descriptions like “foreign agendas” agents, moles or hired guns. Exactly similar to what happened with the peaceful assembly to request lifting of sanctions against Gaza Strip.

Arouri added that having considered the status quo, we live in a “state of belligerency” based on terror, isolation, elimination, not activating legal & democratic tools for the rotation of power, the activation of organizations, and safeguarding peaceful alteration within emergency cases. He called for rebuilding the system of internal accountability away from violations or outlaw, while ensuring that relation with audience is established as per equal citizenship in rights & dignity. The judiciary should be reformed and developed to undertake its impartial efficient role in the conservation of community safety as social security is built according to economic & community safety. It is worth to be noted that security-based matters should be addressed away from police framework. The conspiracy of the century involves unifying all community sectors and activating the best energies as per a national political socio-economic program based on the principles of participation, enhancing determination and sharing the burdens.

Dr. Mohammed Al Masri, Director of Palestinian Center for Researches & Strategic Studies In his speech talked about the importance to establish a wide-ranging political policy as per a national consensus. Also he mentioned that conducting the conference contributes to supporting security apparatuses, aiming to leverage the pioneering expertise not for holding accountable based on societal partnership according to each one’s rank and position, and to upgrade the capabilities of security apparatuses.

In his statement, Dr. Azmi Shuaibi, Consultant of AMAN Board of Directors explained the objective of the conference represented in formulating a social Palestinian vision on what citizens need from security affiliates; the Palestinian community should establish a balanced formula regarding the actual role required from security apparatuses, which is abiding by the central role towards ending the occupation and enhancing self-determination right for

Palestinians and building the State's institutions. Since security apparatuses represent a tool for implementing the entrusted tasks, it is under internal/external control, and is held accountable according to the law. As well, security apparatuses should provide services equally and impartially, should distance itself from political tensions and preserve the State's prestige & rule of law without interference in the work of executive and judicial entities.

Efficiency of control on the performance of security apparatuses

Speakers of the first session recommended the importance to build the Palestinian political system by conducting public elections to elect the Legislative Council capable to draft laws, control the executive power and its different apparatuses. Besides, to put an end to the dominance of executive power over other entities especially the judiciary and provide a more effective role for CSOs to oversight security apparatuses especially the PLC, Cabinet, SAACB, and ICHR. They also recommended the importance to unify the efforts of CSOs to form a pressure to control the executive power & its security apparatuses.

Along with strengthening the capabilities of internal control units of security apparatuses through training the staff of control, and upgrading systems & procedures that regulate its work. They also recommended the need to develop the State Audit & Administrative Control Bureau, enhance its status and make it independent in terms of finance and management. Drafting and enacting laws to regulate the security institution, working to deliver the Law of ICHR, "Bureau of Grievances" by giving it additional authorization to control the situation of human rights so that civil society will be capable to undertake its oversight role more effectively.

Efficiency of complaints system within security apparatuses

Despite the improvements to handling complaints however, there are impediments facing the work of complaints units within security apparatuses in the West Bank & Gaza Strip. Mainly represented in: the lack of a proper place to receive complaints, absence of a unified E-system for all complaints units, lack of awareness on complaints units by the public, and lack of experienced staff working on handling complaints. In addition to the slow-down in penal

procedures implementation against violators by workers in security apparatuses, absence of female staffing to receive complaints filed by women, lack of citizens' trust in complaints units, lack of experience in the preparation of reports on complaints' outputs. Further, some of the staff working in complaints units needs to build their capacities in the legal knowledge, practical training on complaints' follow-up, and the clear deficiency in cadres of some units as well as logistic requirements.

Recommendations on complaints system within security apparatuses

In regard to recommendations relating to the complaints system within security apparatuses, the first is to include the laws governing the security apparatuses, which give them the power to consider the complaints submitted. In addition to the distribution of complaints units in the security apparatuses between the headquarters & and its subsidiary offices in governorates, especially those are in direct contact with citizens pn daily basis, such as the police and the Preventive Security. Furthermore, all complaints units in the security apparatuses must be subordinated directly to the head of the apparatus to give them more powers to carry out the tasks assigned to them effectively. Also, holding training courses for the staff of complaints units, especially newly established ones, in order to deepen the knowledge of the procedures used to address complaints and international best practices in this field.

As well as activating the computerized system of complaints to facilitate submission by citizens and reduce the repeated complaints by more than a security apparatus , in addition to fact that the system is an effective tool for control & accountability to the cycle of complaint from the moment of reception to closure. Not to mention eliminating the fear and raising awareness of citizens in complaints submission, activating the electronic Portal to receive complaints via websites of all security apparatuses, and the means of social communication if possible. and to end the typical responses received from the security apparatuses to complaints filed by the citizens or by ICHR, and to be clear and non-loose, as well as the organization of opinion polls to measure the satisfaction of citizens on the performance of the security apparatuses in the

area of complaints received, and work to overcome the problems expressed by citizens in this area.

Mr. Jihad Kiswani, lecturer at Al Quds University and Mr. Mousa Abu Dheim, Director of Investigations & Complaints Unit at ICHR, commented on the research papers. In addition to and Mr. Sha'wan Jabareen, Director General of Al Haq Organization, a member in the Forum all who paid attention to the absence of political will. Accordingly, laws will remain dead letter, and they also addressed the absence of accountability policy, he also requested that accountability to be equal to the type of the crime.

In regard to the comments of the invitees, Mr. Majid Al-Arouri demonstrated his approval on the number of laws issued in the Official Gazette Al-Uqayyat newspaper in only three editions in July, while the issuance of the law in other countries between ratification and activation take six months to a year or more. Al-Aruri also commented on the issue of torture in the paper presented, calling for the existence of an effective legislative council, in which civilian oversight will be protected.

The right to peaceful assembly:

The second session also called for the right to peaceful assembly, which occupies an important position for the exercise of many other public rights and freedoms, which are guaranteed and regulated by international charters, standards, constitutions and national legislations so, the State's violating against this right through its security apparatuses represent a political corruption. The paper addressed infringement upon the right to peaceful assembly, especially in light of political division since 2007. The executive and judicial authorities did not deal with these violations according to the law in the West Bank and the Gaza Strip. The two governments imposed in Ramallah and Gaza Severely restrictions against the right to peaceful assembly, due to the tensions in the political situation towards the Palestinian reconciliation process.

The Palestinian Basic Law article (26) pointed to the right to assembly, while the text came in line with provisos of regional & international relevant conventions. However, this contradicted articles (68) and (70) of the amended Palestinian Basic Law 2003 which imposed restrictions on enjoying the right to peaceful assembly. Hence, opposed what PNA has declared previously in terms of adherence to international criteria & conventions on human rights in general. While violating against International Covenant on Civil and Political Rights in particular, that Palestine has acceded to recently, which involves a basic obligation to respect the texts and implement it.

With respect to the interrogation committees formulated following violations against the right to peaceful assembly, such committees are considered (pro forma) missing a serious accountability before the judiciary. And its recommendations are not taken into account, giving the wrongdoers a sense of "impunity" which prevents holding them accountable, he pointed the court committee of Basel Al A'araj.

Recommendations on the right to peaceful assembly, researcher Mahmoud Alawneh: the developer of the research paper addressing the right to peaceful assembly recommended the PLC to significantly redrafting and amending the law & regulations of Public Gatherings given inconsistency of its articles & regulations and lack of constitutionality with amended Palestinian Basic Law 2003. Moreover, the need to work on brining Palestinian legislations addressing the right to peaceful assembly in line with texts and articles of international conventions, in particular convention that Palestine has signed. Also, holding accountable every violator against the right to peaceful assembly at administrative and criminal levels. And enhancing a strong environment based on of integrity, transparency and the right to access information within interrogation committees formulated by political entities to investigate in the recent events on violations against the right to peaceful assembly, while disseminating the recommendations & findings resulted from committees formulated to investigate in human rights violations especially the right to peaceful assembly.

Implementing and adherence to code of conducts in the security sector

The researcher Abdul-rahman Rihan, indicated that Palestinian security apparatuses have adopted code of conducts and professional ethics separately so that each entity is following its own code of conduct. The code of conducts and legislations which regulate the work of security apparatuses represent a general voluntary framework the affiliates of such apparatuses adhere to, including criteria, values and ethics they should follow while carrying out their tasks & responsibilities. Besides, it is worth noting that main principles included in these codes of conducts in Palestine are based on the articles of the Basic Law & The Palestinian Declaration of Independence.

In regard to challenges affecting the commitment of security apparatuses to code of conducts, there is a weakness in control, dissemination, and circulation for code of conducts and the explanation of control's entities and mechanisms to control it. Besides, there is ambiguity concerning the role of State's Audit & Administrative Control Bureau on following the code of conducts by security apparatuses. Additionally, there is no strong legal foundation to advance the status of code of conducts from ethical commitment to legal abidance. So, it is important to strengthen the cadres working in control & inspection by recruiting qualified specialized employees and experts in the fields of integrity and combating corruption especially within Civil Defense Entity.

Commenting on the issue, Mu'en Barghiuthi Director of Institute of Law at Birzeit University emphasized the important of the right to assembly being an inherent right which guarantees the freedom of expression. He demonstrated his aspiration to live in a democratic community established based upon the conservation of rights & freedoms. He requested to establish a special court for human rights, to advance constitutional criteria in a way that all rights are preserved, to abolish texts contradicting this freedom as per the Basic Law and to establish Compensation Fund in the case if damages occur. In turn, Mr. Ahmad Issa, Director of Palestine Institute for National Security Researches commented on the research papers and questioned the difficulty of the governance of a sector that we don't possess entirely according to the restrictive agreements. He put emphasis that filling the gap between security apparatuses and civil society organizations is of high importance, especially human rights organizations being considered partners in solidarity.